دراسة بعنوان

التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة

Challenges to the promotion of sustainable development in the Gaza Strip

إعداد

د. عبد الفتاح نصرالله

مقدمة إلى
المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات

كلية الحقوق والادارة العامة
جامعة بير زيت – فلسطين

2019 / 4 / 24-23

ملخص

تهدف الدراسة لعرض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة ومدى تحقيق أهدافها، ومن أهم نتائج الدراسة ضعف برامج البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان وخاصة امدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء، كذلك إن زيادة معدلات النمو السكاني في قطاع غزة في ظل محدودية الموارد الطبيعية وخاصة الأرضي يزيد من الكثافة السكانية ويعزز التصحر على حساب القطاع الزراعي، وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام من أجل توحيد البرامج والاجراءات التنموية القادرة على تطوير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة القدرة الاستيعابية للكفاءات العاطلة عن العمل، وتشجيع برامج التعليم النوعية التي تعزز الريادة والابتكار وتتوافق مع احتياجات سوق العمل، وزيادة الرقابة على قطاع الكهرباء في قطاع غزة من حيث تشغيل محطة التوليد بأقل التكاليف، واعادة هيكلة وتطوير خطوط التوزيع للحد من السرقات والفاقد، إضافة لزيادة كفاءة الجباية بشتى الوسائل الممكنة ومن أهمها تفعيل عدادات الدفع المسبق. وأخيرا تمكين السلطة الوطنية من استغلال حقول الغاز الطبيعي على ساحل قطاع غزة، بهدف القدرة على تمويل مشاريع التنمية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التقدم المحرز، العمل اللائق، الطاقة.

Abstract

The study aims at presenting the challenges facing sustainable development in the Gaza Strip and achieving its objectives. The most important results of the study are the weakness of the infrastructure programs that are directed to meet the needs of the population, especially the water, sewage and electricity supply. The increase in population growth in the Gaza Strip, The study recommends the need to strengthen national unity and end the division in order to unify development programs and procedures capable of developing the Palestinian economy and increasing the absorptive capacity of the economy. And the promotion of quality education programs that promote entrepreneurship and innovation and meet the needs of the labor market, increase control over the electricity sector in the Gaza Strip in terms of operation of the generating station at the lowest costs, and restructuring and development of distribution lines to reduce thefts and losses, to increase the efficiency of collection by various means Including the activation of prepaid counters. And finally enable the PNA to exploit the natural gas fields on the coast of the Gaza Strip, in order .to be able to finance future development projects

مقدمة

يُعد موضوع التنمية المستدامة من الموضوعات الهامة التي تقدم رؤية متوازنة تحقق النجاح لخطط وبرامج التنمية الآنية والمستقبلية، ومن منظور سكاني يلبي حاجات الأجيال الحالية، ويحافظ على حقوق ومطالب الأجيال القادمة في ظل محدودية الموارد والامكانيات.

وتساهم دراسة قضايا السكان والتنمية في فهم العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية والتنموية، وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل آثار المتغيرات السكانية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . ومما لاشك فيه أن هذا الأمر يضع أمام المخططين والخبراء ومتخذي القرارات التنموية الإطار الملائم والخلفية العلمية السليمة لصياغة السياسات الاقتصادية والتنموية التي تحقق أهداف التنمية ولاسيما المستدامة منها بما يتلاءم مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ويُعد النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة مرتفعاً في ظل محدودية المساحة الجغرافية والموارد المتاحة وفق المقاييس العالمية، مما يتطلب اقرار السياسات المناسبة لتوفير الاحتياجات التنموية للسكان في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المحيطة . علماً بأن التمويل الدولي لم يحقق أي تنمية مستدامة، خاصة أن جزءاً كبيراً من التمويل يذهب لدعم الموازنة العامة, بالإضافة إلى دعم المشاريع الإغاثية وتوفير بعض فرص العمل المؤقتة.

إن تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة يواجه العديد من التحديات في ظل الحصار الاسرائيلي والإبقاء على اتفاق باريس الاقتصادي والانقسام الفلسطيني وغياب الوحدة الوطنية, وهذا يتطلب تسليط الضوء على أبرز المتطلبات والتحديات التنموية التي يحتاجها سكان قطاع غزة في الوقت الحالي، مع التخطيط المستقبلي لتلبية احتياجات الاجيال القادمة.

مشكلة البحث:

في ظل الزيادة السكانية في قطاع غزة وتزايد المتطلبات المستقبلية، تواجه عملية التنمية المستقبلية العديد من التحديات التي يجب ايجاد السبل الكفيلة بمعالجتها من أجل توفير الاحتياجات الضرورية

للأجيال الحالية والمستقبلية. ومن هنا يبرز السؤال الرئيس لمشكلة البحث في ما هي التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في قطاع غزة؟

فرضيات البحث:

هناك علاقة قوية ومباشرة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات السكانية والاقتصادية في قطاع غزة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها.
- الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة.
- تحليل أبرز مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين.
- بيان التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتنمية المستدامة في فلسطين وتحديد المتطلبات الأساسية لتعزيزها بما يتلاءم مع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، وتم استخدام المصادر الثانوية في البحث والمتمثلة في الكتب والمجلات العلمية والاصدارات والتقارير والاحصاءات الدورية.

محاور البحث:

- مفهوم التنمية المستدامة.
- أبعاد التنمية المستدامة.
- التقدم المحرز في تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة
- تحديات التنمية المستدامة في قطاع غزة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية (فؤاد حسين حسن، 2015).

وقد أوضح الاقتصاديون في القرن الثامن عشر مثل آدم سميث قضايا التنمية وفي القرن التاسع عشر كارل ماركس والاقتصاديين الكلاسيكيين كمالثوس، وريكاردو وميل جادلوا حول بعض عناصر التنمية المستدامة، في حين أكدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة لاحقا على أهمية الهواء النقي والمياه والموارد المتجددة (الوقود الأحفوري، الخامات) وكذلك الحاجة إلى تدخل الحكومة في حالة العوامل الخارجية والسلع العامة (Tomislav Klarin, 2018, p70).

ويُعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، حيث تم استخدامه أول مرة خلال القرن الماضي وتم الترويج لهذا المفهوم خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في البرازيل عام 1992، باعتباره معلما بارزاً في مسيرة التنمية والبيئة، وعُرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Hunter, 2010, P50) .

وتعرف التنمية المستدامة بأنها العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الاتساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة .(أبو النصر، 2017، ص81). كذلك التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يُسهم في تنمية الموارد الطبيعية

وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر المستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات (أبو النصر، 2017، ص81).

ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة على عنصران أساسيان هما التنمية والاستدامة، سبقتا إنشاء المفهوم نفسه، حيث يمكن أن تكون التنمية والاستدامة في وضع متردي، وحينها يمكن أن يكون لكل منهما تأثيرات عكسية محتملة، في حين يؤكد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أنه لا يوجد تناقض بين الاستدامة والتنمية، لأنه لا توجد تنمية دون الاستدامة أو الاستدامة بدون تنمية (Lele, 1991). وتعبر التنمية المستدامة عن استخدام الموارد التي لا تعرض احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل للخطر، فضلاً عن عدم تهديد البيئة نتيجة لاستخدام هذه الموارد Jaspar, (2008, P7)، كذلك تعبر التنمية المستدامة عن التطوير المناسب من أجل توفير احتياجات الأجيال الحالية دون تعريض القدرة على تلبية احتياجات الاجيال المستقبلية للخطر (Spijkers & Jevglevskaja, 2013, P25) ، ويختلف مفهوم التنمية المستدامة حسب وجهات نظر أكاديمية مختلفة كالتالي (Ciegis, R., Ramanauskiene, J., & Bronislovas Martinkus. 2009, p31):

- في مجال الاقتصاد، فإن التنمية تضمن أن دخل الفرد ضمن الأجيال القادمة ليس أقل من دخل الجيل الحالي .
- في علم الاجتماع، التنمية هي التي تحافظ على المجتمع، أي تحافظ على علاقات اجتماعية وثيقة في المجتمعات.
- في علم البيئة، هو تطور يحافظ على تنوع الأنواع البيولوجية والنظم البيئية الأساسية والعمليات البيئية.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة :

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية وهي: النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة لكل من البعد التقني والسياسي(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014، ص17) ، (جلال، 2017، ص266):

1. **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويهدف هذا البُعد لزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر، مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ومن العناصر التي تندرج ضمن هذا البُعد: النمو الاقتصادي، العدالة الاقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية. وتحاول الدول الفقيرة الاهتمام بتوظيف الموارد المتاحة بالمنطقة من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً، وتسعى التنمية الاقتصادية في الدول الغنية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، فمثلاً استهلاك الطاقة الناتجة من النفط والغاز، والفحم، في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ 33 مرة، وفي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط بالدول النامية.
2. **البُعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان ويعتمد هذا البُعد على الجانب البشري والذي يتضمن:

أ- تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان، من خلال توسيع المناطق الحضرية، حيث تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة؛ ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية سعياً منها إبطاء حركة الهجرة إلى المدن مع اعتماد على التكنولوجيا الحديثة

ب- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية اليومية.
ت- حرية الاختيار والديمقراطية.

وتتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، حيث يندرج الإنصاف ضمن نوعين، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

3. **البُعد البيئي:** يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم ومستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ واختلال طبقة الأوزون والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء. وفي هذا السياق تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكل دقيق.
4. **البُعد التقني:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى العصر الذي يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف الأمثل هو إنتاج حد أدنى من الغازات والمكونات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخلياً وقوم مع الطبيعة وتساندها. وفي ظل التطور المعرفي والتقني تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في تطور وتحسين أداء وإنتاجية المؤسسات الخاصة، كما عززت أنشطة البحث والابتكار، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفزت النمو الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حد من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف إنمائية، كما تلعب الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة (جلال، 2017، ص266).
5. **البُعد السياسي:** يمثل هذا البعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فغياب الإرادة السياسية سيؤثر سلباً على أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا لابد من وجود قناعة راسخة عند القيادة السياسية بأهمية التنمية المستدامة للحد من الضرر البيئي الذي أصاب الكرة الأرضية وللحفاظ على حق الاجيال القادمة لتقليص الفجوات بين طبقات المجتمع. والتنمية المستدامة بأبعادها الخمسة متداخلة مع بعضها البعض، فأساسها وجود إرادة وقناعة من القيادة السياسية بمستوى الضرر البيئي وأهمية اعتماد التنمية المستدامة لإيجاد حلول للمشكلات البيئية وتحقيق توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتبني تكنولوجيا نظيفة تساعد في تحقيق ذلك (أبو عليان، 2017، ص47).

ثالثاً: مقومات تحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، والحد من الهدر والاستنزاف غير المبرر، ولتحقيق ذلك يتطلب التركيز على ثلاثة أمور أساسية (الحسن، 2011):

1. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في توزيعه على كافة الفئات الاجتماعية.
2. المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة، ويتطلب ذلك البحث المستمر عن ايجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر للموارد الاقتصادية، إضافة للحد من العوامل البيئية الملوثة للبيئة.

3. تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال ايجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم الكفؤ والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير امدادات الطاقة والمياه.
4. الحاجة لتغييرات جوهرية وعميقة في الأنظمة التي تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، إلا أن مثل هذه التغييرات الجوهرية لا تتم من خلال السلطات الحاكمة وصناع القرار فقط، بل من خلال التنظيمات الشعبية والاجتماعية الذاتية، وبالشراكة بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة.

ولضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع، **يجب الاعتماد على توفير المقومات التالية:**

1. توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة على إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم.
2. توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية.
3. قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات.
4. خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية.

رابعاً: التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة:

1. **زيادة النمو السكاني:** بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 4.78 مليون نسمة، منهم 2.43 مليون ذكراً و2.35 مليون أنثى، في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية 2.88 مليون نسمة، منهم 1.47 مليون ذكراً و1.41 مليون أنثى، بينما بلغ عدد سكان قطاع غزة 1.9 مليون نسمة، منهم 963 ألف ذكراً و936 ألف أنثى، كما بلغت نسبة السكان اللاجئين نحو 42% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ بواقع 26% في الضفة الغربية و66% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأفراد ضمن الفئة العمرية (0-14) سنة 38.9% خلال العام 2017 من مجمل السكان في فلسطين، بواقع 36.9% في الضفة الغربية و41.8% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) عام 2017 إلى 3.2% في فلسطين، بواقع 3.6% في الضفة الغربية و2.8% في قطاع غزة، مما يدلل على أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية ويعتبر القدرة على توفير متطلبات المجتمع أحد أكبر التحديات المستقبلية أمام تحقيق التنمية المستدامة (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017).
2. **ضعف النمو الاقتصادي:** ظل الاقتصاد الفلسطيني بعد أكثر من خمسة وعشرين عاماً على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، يعاني من تشوهات هيكلية في القطاعات المنتجة الرئيسية، تتمثل في تراجع قطاع الزراعة كمصدر للدخل أو العمالة والأمن الغذائي، ثم ضعف التصنيع وعدم اعتماد سياسة وطنية لبناء قاعدة صناعية حديثة، وأخيراً هيمنة قطاعات الخدمات العامة والخاصة - وبعضها غير متصلة بالإنتاج بل تعتبر وسيطة وريعية- على هيكل الاقتصاد، وعلى توليد الناتج المحلي واستيعاب القوة العاملة، وبالتالي فإن قيود الاحتلال شكلت أشد عقبة أمام تحقيق تنمية فلسطينية، وتسببت في "نكوص التنمية" (الخالدي وآخرون، 2016). وفي هذا السياق أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وفرض قيود على حركة الناس والبضائع، وتدمير الممتلكات والقاعدة الإنتاجية، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، فضلاً عن تجزئة الأسواق المحلية وفصلها عن الأسواق الدولية إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، مما أدى لتراجع النمو الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة وتراجع مستويات المعيشة (الأمم المتحدة للتجارة والأمن "الأونكتاد"، أيلول 2016).

وقد أشارت التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2018 ليصل إلى 0.7% مقارنة مع 3%

عام 2017، نتج عنه انخفاض نصيب الفرد بنسبة 1.5%، حيث شهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 8% مقارنة مع الأرباع المناظرة من عام 2017، بالمقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 2.3% خلال نفس الفترة.

3. **مشكلة التصحر في ظل محدودية الموارد الطبيعية**، حيث يُعد سوء استغلال الموارد الطبيعية بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال للأنشطة الاقتصادية المختلفة وتدهور نوعيتهما ونقص الطاقة غير المتجددة، إضافة لمجموعة من العوامل ساهمت في تفاقم مشكلة التصحر، حيث في ظل الزيادة السكانية وقلة الموارد والتوسع في الأنشطة التجارية والصناعية، والفقر وانعدام التخطيط تلجأ الدول إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة رغم قلتها، من خلال استخدام الأراضي الهامشية إلى درجة استنزافها، وانخفاض قدرتها على الإنتاج الزراعي، كما تُقتطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة بسرعة بما لا تسمح بتعويض ما تم قطعه. وقد تراجعت مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة بنسبة 33 % خلال 17 عاما، أمام عشرات الأبراج السكنية والزحف العمراني داخل شريط ضيق على شاطئ البحر، حيث حذرت دراسة لمركز العمل التنموي من أن ظاهرة التصحر من أكثر المشاكل التي اصبحت تواجه البيئة في قطاع غزة، نتيجة لقطع الأشجار في ظل الزيادة الكبيرة في عدد سكان القطاع وبناء الوحدات السكنية والمشاريع العمرانية، وتوقعت الدراسة خلال عقدين من الزمن قد يصبح قطاع غزة شبه خال من الأشجار، أمام الزحف العمراني والتوجه نحو المشاريع ذات المنافع الاقتصادية كالمشاريع التجارية والصناعية (الحياة الاقتصادية، 2016، ص17).
4. **الأمن الغذائي:** جرى تحديد نحو 1.3 مليون نسمة في قطاع غزة، أو 68% من سكانه، على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العام 2018، ويُعزى ذلك أساساً إلى الفقر، حيث ارتفعت هذه النسبة من 59% في العام 2014، حينما أُجريَ مسح مماثل. ووصل معدل البطالة في غزة إلى متوسط يقارب 53% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2018، وهو رقم قياسي لم يسبق له مثيل، وبلغ معدل البطالة في أوساط الشباب 69% وفي المقابل، يعاني 12% من الفلسطينيين في الضفة الغربية من انعدام الأمن الغذائي، بالمقارنة مع 15% في العام 2014، بينما بلغ معدل البطالة في المتوسط 18% (أوتشا، 2018) .
5. **البطالة:** تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية، ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حاليا، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة.

وفي هذا السياق يعتبر استمرار ارتفاع مستويات البطالة والمصحوبة مؤخراً بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني حالياً، وهذه ظاهرة منتشرة في المنطقة العربية منذ سنوات ولكنها استجدت على الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية العام 2016، ومن أهم مسبباتها تحقيق النمو الاقتصادي في قطاعات لا ترتبط بالتشغيل، وخاصة نمو قطاعات السلع غير المتداولة مثل تجارة العقارات والأراضي، إضافة إلى توسع القطاع المالي. وتشكل هذه الظاهرة خطراً كبيراً على الاقتصاد حيث يمكن تحقيق مستويات مرتفعة من النمو من دون زيادة في التشغيل، مما قد يؤدي إلى زيادة اللامساواة في المجتمع وتفاقم مشاكل الفقر والحرمان وبالتالي إضعاف قدرة صانعي القرار على التحكم في أدوات السياسات الاقتصادية لتوزيع أثار النمو على مجمل السكان (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، 2018، ص5).

6. **الفقر:** يُعد الفقر السبب الرئيس للعديد من المشكلات الصحية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة في ظل الوصول لمرحلة العوز والجوع وتهديد الأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول، مع العلم بوجود علاقة بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية وانتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد، ولا يفكرون إلا في توفير المتطلبات الآنية الذي يمثل بالنسبة لتلك الفئة أكبر التحديات. (معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي- دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، ص5)
إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد لتوفير مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعًا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ، إن القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار فى اليوم.
7. **الانقسام الفلسطيني:** تعاني الأرض الفلسطينية المحتلة من انقسام داخلي منذ عام 2007، وفي ظل سيطرة حماس على قطاع غزة وغياب المصالحة الوطنية، تتعرقل قدرة حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية التي شكلت في سنة 2014 على تقديم الخدمات والإدارة الفعالة لسكان قطاع غزة، وقد شكل الانقسام السياسي والإداري العميق بين قطاع غزة والضفة الغربية عائقاً أمام توفير متطلبات السكان الخدماتية وتعزيز البيئة الاستثمارية والانتاجية أمام القطاع الخاص، إضافة لبطء عملية إعادة الأعمار في قطاع غزة بعد الحرب الاسرائيلية على القطاع عام 2014، والذي تسبب بمصاعب إنسانية كبيرة على مستوى الدخل والاستهلاك والتعليم النوعي والخدمات الصحية.
8. **محدودية امدادات الكهرباء:** يعتبر قطاع الطاقة عاملاً مهما لتحقيق التنمية، وفي ظل فجوة الطلب على الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، المطلوب ضمان سداد المستهلك لمقدم الخدمة، وأن يقوم مقدمو الخدمات بتحسين عملياتهم من أجل خفض التكاليف. تعتمد الأراضي الفلسطينية بشكل رئيسي على واردات الطاقة من إسرائيل لتلبية احتياجاتها من الكهرباء والتي تصل إلى 99% من إجمالي الإمدادات في الضفة الغربية و64% في قطاع غزة، حيث يُقدر عجز الكهرباء بنحو 1% من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وما يتراوح بين 4 و 5% في قطاع غزة، ويتراوح مقدار الطلب السنوي على الكهرباء في قطاع غزة بين 450 -500 ميغاواط، وحالياً يتم استيراد ما يتراوح من 20 إلى 30 ميغاواط من مصر، و120 ميغاواط من إسرائيل، وإنتاج 60 ميغاواط من خلال محطة غزة التي تعمل بنصف طاقتها بسبب تكلفة الديزل الباهظة.
وبالتالي تزداد الأثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدم توفر الاحتياجات الأساسية من الكهرباء في قطاع غزة، فيما بدأت الضفة الغربية تعاني من ظهور نقص موسمي في الكهرباء، ومع نمو الطلب بنسبة 3.5% سنوياً حتى عام 2030، فإن عدم الاستثمار في قطاع الكهرباء بالضفة الغربية سيؤدي إلى تفاقم نقص الكهرباء مع مرور الوقت، وزيادة تدهور الوضع المتردي حالياً في قطاع غزة. وبتنفيذ استراتيجية رشيدة بشأن توفير الطاقة، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي بواقع 0.3% في الضفة الغربية و0.5% في قطاع غزة، وذلك من خلال تحويل عمل محطة الكهرباء على الغاز والرقابة على الجباية ووقف التعديات على شبكات الكهرباء . وفي هذا السياق يمكن أن يحقق توليد الطاقة الشمسية فوق الأسطح تحسناً سريعاً وأن يوفر شبكة أمان تشتد الحاجة إليها لتلبية الاحتياجات الأساسية من الكهرباء، وخاصة في قطاع غزة نظراً إلى النقص الخطير في الكهرباء، مما يتيح للمستشفيات إمكانية مواصلة تقديم العلاجات المنقذة للحياة، ولأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية العمل، ولمؤسسات الأعمال مزاولة أنشطتها، وضخ إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف حتى أثناء الانقطاعات المتكررة في إمدادات الشبكات، وتشير دراسة البنك الدولي إلى أن المساحة المتاحة للأسطح في قطاع غزة يمكنها

مجتمعة إنتاج 150 ميغاواط سنوياً، أي أكثر من ضعف الإنتاج الحالي لمحطة غزة وبدون الحاجة إلى وقود (البنك الدولي، 2017).

9. **الانفجار السكاني:** ينعكس ارتفاع معدل النمو السكاني على ضعف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لحجم الخدمات والاستثمارات التي يجب توفيرها لإنصاف الأجيال الحالية والمستقبلية، ويمكن التنبؤ بقدر أكبر من اليقين بالاتجاهات الديمغرافية متوسطة المدى والطلب على الخدمات الأساسية والبنية التحتية المهمة، إذ يتوقع أن ينمو عدد سكان الأراضي الفلسطينية من 4.75 مليون عام 2015 إلى 6.9 مليون بحلول عام 2030، وسينمو عدد سكان قطاع غزة من 1.85 مليون عام 2015 إلى 3.1 مليون بحلول عام 2030 وسترتفع نسبة كبار السن من مجموع السكان من 2.9% إلى 4.4% بحلول عام 2030، مما يعني زيادة كبيرة في الحاجة إلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، كذلك يزداد عدد السكان في سن العمل (15-64) عام من 57.8% عام 2015 إلى 61% بحلول 2030 وهذا يتطلب توفير آلاف فرص العمل(مكتب رئيس الوزراء– اللجنة الوطنية للسكان، صندوق الامم المتحدة للسكان، 2016).

وفي هذا السياق ستجلب الزيادة السكانية فرصاً لتحقيق عائد ديمغرافي، بشرط أن توجه الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري عن طريق التعليم والصحة وسياسات التشغيل المنتج، وسيزداد العدد الإجمالي للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة تقدر بحوالي 50%، أي يزداد من أكثر من مليونين نسمة عام 2015 إلى ثلاثة ملايين نسمة عام 2030. وسيحتاج هذا النمو المزيد من الطلب على الخدمات الأساسية، فسيلزم توفير حوالي 23,000 معلم إضافي في قطاع غزة (أي ضعف العدد الحالي) وحوالي 9,000 معلم إضافي في الضفة الغربية، كما سيلزم توفير حوالي 1650 مدرسة جديدة، 900 منها في قطاع غزة، كما سيحتاج الطلب المتزايد على الرعاية الصحية توفير 36 مستشفى إضافي، وبناء 347 مركزاً إضافياً للرعاية الصحية الأولية، وتوفير 4190 طبيباً وطبيبة إضافية و 7612 ممرضاً وممرضة إضافية بالمقارنة مع العام 2014، كذلك في ظل زيادة عدد الشباب ونمو القوى العاملة من 1.3 مليون عامل إلى 2.3 مليون عامل عام 2030 وبالتالي يجب توفير حوالي مليون فرصة عمل جديدة من الآن وحتى عام 2030 من أجل الحفاظ على معدل البطالة الحالي، وفي غياب سياسة موجهة، يمكن التوقع أن يتزايد الفقر، ومع انخفاض المعونات الدولية، سيكون من الضروري توفير مصادر جديدة من العوائد الحكومية لتمويل الزيادة اللازمة في تقديم الخدمات الأساسية (دولة فلسطين ومنظومة الأمم المتحدة، ص12).

10. **معدل الإعالة:** هو المعدل الذي يقيس مستوى العبء الملقى على الأفراد في سن العمل، مقارنة مع عدد السكان ككل، حيث يوجد معدلين للإعالة، سكاني واقتصادي. ويقاس معدل الإعالة السكاني بتقسيم مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأقل على عدد السكان داخل القوى البشرية (أي الأفراد الذين تبلغ اعمارهم أعلى من 15 سنة) وبلغ هذا المعدل 65% في فلسطين عام 2017 وهذا يعني أن كل 100 شخص في القوى العاملة، يعيلون أنفسهم بالإضافة الى 65 شخص آخرين من الأطفال. ويُعد هذا المعدل قريب من متوسط معدلات الإعالة في المنطقة والذي يبلغ حسب البنك الدولي 58%، أما معدل الإعالة الاقتصادي فهو يقيس عبء الإعالة الملقى على كاهل العاملين بالنسبة الى بقية السكان، ويقاس من خلال تقسيم مجموع السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، إضافة إلى الأفراد خارج القوى العاملة والعاطلين عن العمل على عدد العاملين، وبلغ معدل الإعالة الاقتصادي 4% في فلسطين عام 2017، وهذا يعني أن لكل 100 شخص من العاملين في فلسطين، يوجد 400 شخص لا يعملون ويحتاجون إلى إعالة وهذا معدل مرتفع بشكل ملحوظ يشكل عبئاً على تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة (المراقب الاقتصادي، عدد 53، ص5).

على الرغم من هذه التحديات، تصنف الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن الدول متوسطة الدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يعادل 4699.2 دولار حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011) ويأتي ترتيبها 113 على مؤشر التنمية البشرية من بين 188 بلداً واقليماً، مما يصنف فلسطين

ضمن دول التنمية البشرية المتوسطة . ويُعد معدل العمر المتوقع عند الولادة (72.9)، ومتوسط سنوات الدراسة (8.9) سنة، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة (13) سنة أعلى من المعدلات المقابلة في الدول العربية وفي جميع بلدان التنمية البشرية المتوسطة في العالم، وهذا يعكس تحقيق إنجازات هامة على نطاق المؤشرات الاجتماعية للأهداف الإنمائية، بما يشمل معدلات وفيات الرضع والأطفال، ومعدلات وفيات الأمهات، ومعدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي.

ويشير تحليل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع المستوى الصحي للفرد، وهو ما يوضحه ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، كما أن جميع سكان قطاع غزة مشمولون ببرامج الرعاية الصحية الأولية سواء من خلال مراكز السلطة الوطنية أو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا"، ويحصلون على المياه الآمنة، وينتفعون بخدمات الصرف الصحي، إلى جانب تعميم التعليم الابتدائي، وانخفاض نسبة التسرب المدرسي، وارتفاع معدل القدرة على القراءة بين البالغين. وقد شهدت فلسطين تحسناً ملحوظاً في معدلات البقاء على قيد الحياة منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي حيث ارتفع معدل توقع البقاء على قيد الحياة بمقدار 6-8 سنوات خلال العقدين الماضيين، إذ ارتفع لكل من الذكور والإناث من 67 عاماً في عام 1992 إلى 72.7 عاماً للذكور و75 عاماً للإناث في العام 2017 مع توقعات بارتفاع هذا المعدل خلال السنوات القادمة، وقد أدى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة إلى ارتفاع أعداد المسنين في فلسطين .

انعكس تراجع الدعم المالي الخارجي للسلطة الفلسطينية بظلاله على الموازنة الفلسطينية للعام 2018، و2019، وقد تجاوز حجم الدين العام على السلطة مع نهاية تشرين الثاني 2018 حوالي 2.3 مليار دولار، ما ينذر بدخول الاقتصاد الفلسطيني في نفق مظلم، ويعود ارتفاع حجم الدين العام إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على الديون المحلية التي بلغت حتى تشرين الثاني نحو 1.3 مليار دولار بينما بلغت الديون الخارجية حوالي 1.03 مليار.

خامساً: التقدم المحرز في تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة:

أعلنت الأمم المتحدة أنه بدءاً من الأول من يناير 2016 ستشرع المنظمة الدولية رسمياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام2030، التي اعتمدها رؤساء وقادة دول العالم في سبتمبر 2015 وستعمل الدول خلال السنوات الخمسة عشرة المقبلة على تحقيقها أهداف التنمية المستدامة، وتتألف الخطة التي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" من إعلان و17 هدفاً و169 غاية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق أنجزت الحكومة الفلسطينية عام 2016 عملية تشاورية للتخطيط للتنمية من أجل تحديد أولويات التنمية الوطنية للفترة 2017 - 2022 "أجندة السياسات الوطنية :المواطن أولاً " والتي تستعرض ثلاثة محاور تحدد الوجهة الاستراتيجية للحكومة في السنوات الست المقبلة : الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح الحكومي، والتنمية المستدامة، ويتضمن كل محاور مجموعة من الأولويات الوطنية الرئيسية والسياسات القطاعية، والتي تهدف إلى تحسين نوعية معيشة الشعب الفلسطيني جنباً إلى جنب مع مواصلة الجهود لبناء الدولة، حيث تعتبر أجندة السياسات الوطنية أن هذين المسارين يعزز كل منهما الآخر .

وفيما يلي استعراض لطبيعة الأهداف التي تحقق التنمية المستدامة في قطاع غزة:

1. **القضاء على الفقر:** انعكست الإجراءات الإسرائيلية وسياسة الحصار الشامل على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة، حيث ارتفعت معدلات الفقر بين السكان الفلسطينيين من حوالي 25.8% عام 2011 إلى أكثر من 29.2% عام 2017 في الأراضي الفلسطينية، وارتفعت نسبة الفقر المدقع من 12.9% عام 2011 إلى 16.8% عام 2017 أي بارتفاع نسبته 30.2%، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالرغم من انخفاضها في الضفة الغربية. حيث أصبح الوضع في قطاع غزة أسوء بكثير مما كان عليه في العام 2011، فقد ارتفعت نسب الفقر في قطاع غزة بحوالي 37%، (من38.8% في

العام 2011 ليصل إلى 53% في العام 2017). وتصطدم المحاولات المتعددة لمكافحة ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية تتميز باستمرار واقع الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني، في ظل للسيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني.

كلك يتضح أن نسبة 29.2% من الأفراد في فلسطين عانوا من الفقر خلال عام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، أي كان استهلاك الأسرة الشهري دون خط الفقر الذي بلغ للأسرة الفلسطينية المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و3 أطفال) 2470 شيكل، و16.8% من الفلسطينيين عانوا من الفقر المدقع الذي يقدر بقيمة 1974 شيكل لنفس الاسرة.

كما ارتفعت نسب الفقر المدقع بين الأفراد في قطاع غزة من 21.1% عام 2011 إلى 33.8% عام 2017 ، أي هناك ارتفاع بحوالي 60% في نسب الفقر المدقع للأفراد في قطاع غزة.

2. **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:** يشهد الأمن الغذائي في قطاع غزة تهديداً خطيراً، إذ تشير التقديرات مع نهاية عام 2017 إلى أن "أكثر من ثلثي الأسر في القطاع تعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي، كما تواجه صعوبات يومية في توفير الطعام لأفراد الأسرة، في ظل نقص حاد في الخدمات الأساسية، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، وانعدام أو انخفاض دخل الأسر وارتفاع تكاليف المعيشة، حيث رغم توفر الغذاء، فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، وبالتالي تعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي على الرغم من حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى أن عقوبات السلطة الفلسطينية زادت من حدة التدهور غير المسبوق في الظروف الإنسانية.

3. **الصحة الجيدة والرفاه:** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

أصبحت منظومة الرعاية الصحية في قطاع غزة ضعيفة جراء التدابير التراجعية من جانب السلطات الحكومية والتي لم تأخذ في الاعتبار تدهور الأوضاع الصحية، واستمرار تدهور جملة المحددات التي تؤثر في تمتع المواطنين بحقهم في الرعاية الصحية، ومن أبرزها الزيادة الطبيعية في عدد السكان، والحروب الثلاثة على قطاع غزة، إضافة إلى استخدام القوة المفرطة من قبل الاحتلال الإسرائيلي في التعامل مع مسيرات العودة وايقاع عدد كبير من الشهداء والجرحى، الأمر الذي فرض مزيداً من الأعباء والتحديات المفروضة على المؤسسات الصحية والطبية في القطاع في التعامل مع الاصابات والاعاقات الأمر الذي يجب أن ينعكس زيادة في حصة قطاع الصحة في قطاع غزة من النفقات التطويرية والتشغيلية

حيث أصبح القطاع الصحي في قطاع غزة على وشك انهيار شبه كامل مع تراجع الخدمات في غالبية المستشفيات والمرافق التابعة لوزارة الصحة في القطاع جراء نقص الأدوية وكذلك نفاد كميات الوقود اللازمة لتشغيل مولدات الكهرباء، في ظل أزمة انقطاع الكهرباء لساعات طويلة جداً، وعدم توفر السولار لسيارات الإسعاف الخاصة بنقل المرضى والحالات المستعجلة. ومن الأسباب التي تدفع وزارة الصحة بالقطاع لتحويل المرضى لخارج المستشفيات الحكومية، العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية، والنقص في الإمكانيات التشخيصية والحاجة إلى مراكز متقدمة للتشخيص والعلاج والنقص في الكوادر البشرية المدربة، وأخيراً قوائم الانتظار الطويلة للمرضى.

4. **التعليم الجيد:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. حيث يعتبر التعليم النوعي من أهم عوامل تحقيق أهداف التنمية، وتتحقق تنمية العنصر البشري من خلال تعزيز التعليم والتدريب النوعي والتوعية الثقافية، ولا شك أن الاهتمام بالتعليم وانتشار الخدمات التعليمية والثقافية يؤدي الى الحد من ظاهرة تفشي الأمية والجهل والفقر والفساد، اضافة للأمراض، فالتحسن في نوعية العنصر البشري يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي، لأن التعليم يساعد في القضاء على المفاهيم والعادات والتقاليد التي تعوق عملية التنمية، كما يُسهم في توفير الكفاءات العلمية اللازمة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية (البص، 2018 ، ص327). كحيث يُعد التعليم الركيزة الأساسية التي تحقق تطلعات الشعوب نحو التقدم والرقي في العلوم

والمعرفة، إلا أنه لم يُعد المخرج الأساسي من أجل تطوير رأس المال المعرفي، إضافة إلى أنه أصبح لا يساهم في ايجاد فرص عمل لائقة في ظل ارتفاع نسبة البطالة لأكثر من 50% بين الخريجين.

بلغ عدد الطلاب في الأراضي الفلسطينية 1.253 مليون طالب للعام الدراسي 2018/2017، منهم 711 ألف طالب في الضفة الغربية و 541 ألف طالب في قطاع غزة، وأن معدل كل معلم للطلبة في الضفة الغربية 19.7 طالب، بينما في قطاع غزة 26.4 طالب لكل معلم واحد. كما وبلغ معدل التسرب في المرحلة الثانوية في قطاع غزة 2% للعام 2017/2016 بواقع 1.8% للذكور و 1.8% للإناث، فيما بلغ معدل الرسوب في المرحلة الأساسية 0.6% لكل من الذكور والإناث. فيما بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) في قطاع غزة 97% بواقع 98.3% للذكور و 95.7% للإناث (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018)

وفيما يتعلق بتوفر الحواسيب وشبكات الاتصال والمختبرات، بلغ معدل عدد الطلبة لكل جهاز حاسوب في كافة المديريات بلغ 24.6 طالب/ة، لترتفع النسبة في مدارس الوكالة إلى 37.3 طالباً/ة لكل حاسوب وتنخفض في المدارس الخاصة بواقع 17.6 طالب/ة لكل حاسوب، و23 في المدارس الحكومية. بينما بلغت نسبة المدارس المتصلة بشبكة الانترنت 77.9%، والتي كانت نسبتها في المدارس الحكومية بواقع 72.6% بينما تميزت نسبتها في مدارس الوكالة التي تقدم خدماتها للمرحلة الأساسية فقط بنسبة 100% وتبعتها المدارس الخاصة بنسبة 85.9%. كما تميزت مدارس قطاع غزة بالاتصال بالإنترنت حيث بلغت نسبة المدارس الحكومية المتصلة بالإنترنت في قطاع غزة 100%، مقارنة بنسبة 70.5% فقط في الضفة الغربية (وزارة التربية والتعليم العالي، 2016).

وفي ظل ازدياد أعداد الجامعات والكليات في فلسطين زاد عدد الخريجين بشكل ملحوظ، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تخرج سنوياً حوالي 40 ألف عامل لسوق العمل المشبع بشكل كبير، مما يؤثر سلبياً على الأوضاع المعيشية للخريجين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، علماً بأن عدد المتقدمين في فلسطين لامتحان الثانوية العامة للعام الدراسي 2016/2015 بلغ 79 ألف طالب وطالبة، فيما بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدبلوم والبكالوريس عام 2015 للأفراد 20 – 29 سنة حوالي 99 ألف خريج يتوزعوا على التخصصات العلمية كالتالي: الأعمال التجارية والمالية بنسبة 28.5%، الصحة 13.4%، الهندسة والمهن الهندسية 11.4% ، الحاسوب 6.6%، العلوم الانسانية 6.5%، العلوم الاجتماعية والسلوكية 5.7%، باقي التخصصات 27.9%. ويعتبر الأعمال الادارية والمالية من أعلى التخصصات التي يدرسها الطلبة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة للعام 2015 ، 2016).

هذا وقد سجلت أعلى معدلات للبطالة بين الأفراد 20 – 29 سنة للحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس في العام 2015 في قطاع غزة في تخصص العلوم الاجتماعية والسلوكية بنسبة 76.6%، العلوم الطبيعية 75.7%، الحاسوب 75.6%، العلوم التربوية وإعداد المعلمين 75.3%، العلوم الإنسانية 70.9%، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة للعام 2015 ، 2016). وهذا يوضح مدى إقبال الطلبة الجدد على التخصصات التقليدية التي لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل وبها معدلات مرتفعة من البطالة، في ظل ضعف الاقبال على التخصصات المهنية التي توفر فرص عمل ذاتية لأصحابها بعد التدريب والتأهيل والتمكن من انشاء مشاريع صغيرة.

ورغم التحديات الصعبة التي يواجهها قطاع التعليم في فلسطين، إلا أن المؤشرات الإحصائية تبين أن فلسطين حققت أعلى نسبة التحاق بالتعليم العام والعالي على مستوى الدول العربية، إضافة إلى كونها الثانية عربياً على صعيد الانفاق التشغيلي على التعليم للعام 2016 بعد الإمارات، وأقل نسبة أمية في الدول العربية أيضاً، ويعتبر ذلك دافع لتوفير كافة الاحتياجات من أجل الرقي والنهوض

بالتعليم النوعي الذي يتوافق مع التطور التكنولوجي والمعرفي بالاستفادة من التجارب العربية والعالمية وتحقيق الغايات المنشودة.

5. **المساواة بين الجنسين:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

تُعد مساهمة المرأة فاعلة في اقتصاديات الدول لأنها تشكل نصف المجتمع، وتتمثل أهم معوقات مشاركة المرأة في التنمية في العادات والتقاليد الثقافية التي تمارس التمييز ضد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض مكانتها وعدم الاعتراف بدورها كعاملة ومنتجة ومساهمة في التنمية والعمل السياسي وصنع القرار.

ولا تزال مشاركة المرأة ضئيلة في الأنشطة الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، حيث لا تتجاوز نسبة 14% من النساء في سن العمل مقارنة مع نسبة 69% مشاركة الرجل، كذلك توجد فجوة من حيث نسب البطالة بين الذكور والإناث في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة بين الاناث 69.1% مقابل 36.6% بين الذكور عام 2017، وتشكل انخفاض نسبة مشاركة المرأة أحد نقاط الضعف الرئيسية التي يجب معالجتها للنهوض بالتنمية وتحسين نوعية الحياة، كما يجب تحقيق مساواة بين المرأة والرجل في الأجور، وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل في قطاع غزة بلغت 21.9% مقابل 68.9% للذكور عام 2017 ، والمطلوب رفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 25% (مسح القوى العاملة، 2017) .

ولاشك أن ارتفاع نسبة البطالة يعمل على تقليص الفرص المتاحة لمشاركة المرأة، إلا أن انخفاض مشاركة المرأة يرجع بالأساس إلى تخلف في المفاهيم السائدة حول عمل المرأة من جهة، وعدم توفير المتطلبات الضرورية للتخفيف من الأعباء المنزلية، كحضانات ورياض الأطفال وتطوير بيئة وشروط العمل بما يسمح بتحقيق الأمان وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وتوجد فئة كبيرة من الشباب الذكور والإناث الذين ليسوا في سوق العمل أو التعليم أو التدريب، وتعتبر هذه الفئة من اليائسين في البحث عن عمل وتتركز بين النساء أكثر من الرجال، حيث نرى أن نصف النساء سواء كن في قطاع غزة أو الضفة الغربية لسن في نشاط مرتبط بالتعليم أو العمل، ويرجع السبب في أسباب ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل فلسطينياً لمجموعة من العوامل (المراقب الاقتصادي، ملحق (1) ، ص7):

- ضعف الطلب على عمالة النساء بسبب ضعف القطاعات الاقتصادية التي تشغل النساء بالعادة وهي قطاع الزراعة والصناعة.
- ارتفاع نسب الخصوبة في المجتمع الفلسطيني والتي تعني أعباء مرتبطة بالعناية بالأطفال.
- عدم كفاية الخدمات المقدمة للمرأة والاطفال، مثل نقص الحضانات وسهولة المواصلات، كما أن نسب البطالة بين النساء مرتفعة جداً، وكذلك بين الرجال في قطاع غزة.
- النظرة الاجتماعية السلبية لعمل المرأة.

لذلك يجب تعزيز مكانة المرأة في التنمية عن طريق تطوير واستثمار طاقاتها لتفعيل دورها في الأنشطة الاقتصادية، وفي هذا السياق تكرس رؤية التنمية المستدامة 2030 الجهود اللازمة لضمان تمكين المرأة في التنمية المجتمعية والاقتصادية وإبرازها كعنصر فاعل ومؤثر على كافة الأصعدة، حيث تم تخصيص هدف استراتيجي مستقل في الرؤية لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وكفلت حقوقها في مجال الصحة والتعليم، والحماية، والتوظيف وتوفير مستوى معيشي لائق، حيث يتقاطع ذلك بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

إن عدم التحاق الشباب –ذكور أو إناث- بنشاطات تعليمية أو بسوق العمل يعني بأن هناك طاقات كبيرة مهدورة في المجتمع الفلسطيني، وبما أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على استغلال هذه الطاقات، لذلك يجب إعداد الخطط والسياسات اللازمة من أجل استغلال هذه الطاقات المجتمعية وتحويلها إلى طاقة إنتاجية مساهمة في التنمية.

6. **ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع**

تشكل أزمة المياه مشكلة أساسية للمجتمع الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة في ظل زيادة عدد السكان، فمنذ العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 زادت معاناة سكان القطاع من نقص

في المياه وعدم توفر كهرباء كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو ضخها، حيث يتعرض خزان المياه الجوفية الساحلي الذي يوفر احتياجات القطاع من المياه للضخ الزائد بمعدل ثلاثة أضعاف قدرته في ظل شح مياه الأمطار، مما أدى لتلوث المياه الجوفية نتيجة لخلط مياه الصرف الصحي غير المعالجة ومياه البحر فيها، لذلك فإن نسبة 97% من المياه الجوفية غير صالحة للشرب، مما جعل قطاع غزة يشهد أزمة مياه مركبة (الكمية والنوعية) حيث يحصل الفرد على حصة أقل من الموصى بها دولياً، وغالبيتها ملوثة، في حين يسيطر الاحتلال الاسرائيلي على معظم مصادر المياه النظيفة والآبار الجوفية ويمنع أي مشروع للحصول على المياه الآمنة والنظيفة (جابر، 2018، ص8).

وفي ظل زيادة عدد السكان سيزداد الطلب على المياه وستكون المشكلة المائية بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيقة التي لا تزيد عن 364 كيلو م^2. لذلك يجب إصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو1,5 مليار دولار على مدى عشرين عاماً, ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.

كذلك تحتل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة الموصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة.

7. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة النظيفة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة .

يعاني قطاع غزة من أزمة الكهرباء منذ العام 2016، نتيجة للعجز المتزايد والمستمر في كمية التيار الكهربائي. ويشكل نقص الكهرباء محدد اقتصادي رئيسي أمام تحقيق النمو الاقتصادي في قطاع غزة، حيث تغطي إمدادات الكهرباء أقل من ثلث الطلب اليومي البالغ 450- 500 ميغاوات. ورغم تزايد الطلب على الكهرباء بسبب الحاجة إلى إعادة الإعمار، لم توفر شركة الكهرباء في القطاع إلا 6% فقط من الطلب بسبب نقص الوقود، لذلك المطلوب تعزيز الاستثمار في توليد الطاقة لسد الطلب المتزايد على الكهرباء والذي يمكن أن يتضاعف بحلول 2030 إذا تحررت الأنشطة الانتاجية المقيدة وسمح للاقتصاد بالعمل بشكل طبيعي (الاونكتاد، 2018 ، ص15). وبالتالي كل المشاريع الموجهة لدعم وتطوير قطاع الكهرباء لم تستطيع الحد من حجم الأزمة المتفاقمة في قطاع غزة والتي تنعكس على دورها في التنمية.

8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

في ظل الحصار الاسرائيلي والانقسام الداخلي لم تساعد كافة برامج المانحين الإغاثية على تحقيق النمو الاقتصادي وحل مشكلة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني، بل نلاحظ التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنع (يدخل إلى سوق العمل الفلسطيني سنوياً حوالي 40 ألف شاب معظمهم من الجامعيين، ولا تتجاوز قدرة استيعاب السوق أو فرص العمل الجديدة أكثر من 5 ألاف فقط. وقد تفاقمت نسب البطالة في قطاع غزة الى 44.4% خلال العام 2017، وخاصة في صفوف الخريجين، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 222,700 عاطل، مما يؤكد على ضعف القدرة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية في ظل سوء الأوضاع

الاقتصادية وانخفاض قدرتها الانتاجية، إضافة لعدم ملائمة البرامج والتخصصات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل في ظل التطور المعرفي والتقني.
والمطلوب تعزيز البنية التحتية ودعم المشروعات الصغيرة وتنويع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية وتوسعتها، مع العمل على تمكين الأسر الأشد فقرا عن طريق تحسين وصولهم إلى عوامل الإنتاج الاقتصادية، وتعزيز النمو الشامل للجميع من خلال توفير شروط عمل لائقة وتحسين وصول الفئات الضعيفة، مثل الشباب والنساء، إلى العمل.

9. **الصناعة والابتكار والبنية التحتية:** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. وتعتبر الصناعة هي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في أي مكان، وفي ظل التطور المعرفي والتقني يجب تعزيز بيئة الابتكار للأفكار الريادية في فلسطين التي مازالت تعاني من بعض التحديات (الخالدي، 2019، ص6) :
   - لا يزال التفاعل مع البيئة الدولية للبحث والابتكار غير منسق ويفتقر إلى المنهجية الواضحة في الوقت الذي يعتبر فيه الفلسطينيون بأمس الحاجة إلى التعاون مع المؤسسات البحثية ومراكز الابتكار الدولية لبناء نظام ابتكاري رقمي.
   - ضعف الدعم المالي المباشر من قبل الحكومة للبحث العلمي، ولا يكاد يذكر ولا يُسهم بشكل ملموس في تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية، وقد يعزى ذلك إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي في فلسطين وإلى تركيز المانحين على دعم مشاريع غير بحثية وغير تطويرية، أي تلك المشاريع ذات المحتوى المعلوماتي المتدني.

وفي سعيها نحو الانتقال إلى اقتصاد حديث ومتطور مبني على المعرفة والابتكار، تواجه فلسطين تحدياً مزدوجاً يتمثل في (الخالدي، 2019):
- ضعف الإمكانات المادية اللازمة للاستثمار في إنتاج وتطوير المعرفة والابتكار وزيادة قدرتها التنافسية خاصة أنها تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح والمقدر له أن يتحمل الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي والسياسات الاقتصادية المرتبطة به والمفروضة على الجانب الفلسطيني، ونذكر بالخصوص اتفاق باريس الاقتصادي.
- انعدام السيادة على الأرض والموارد والمعابر، وضعف التطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يحد من القدرة على المنافسة في ظل هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي والتبعية له.

لذلك من أجل خلق البيئة الملائمة للابتكار في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الحالية، من الضروري معالجة القصور في البيئة القانونية وضعف السياسات العامة التي من شأنها تحفيز المعرفة والريادة والابتكار في المجتمع، ومن الضروري إيجاد حلول مناسبة لحالة التشتت والتشرذم في بيئة الابتكار وغياب روح التعاون والتشارك بين العناصر الرئيسية في منظومة الابتكار والإبداع (الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص).
ويُعد قطاع تكنولوجيا المعلومات من القطاعات الواعدة القادرة على استيعاب أعداد من الخريجين العاطلين، علماً بان معظم الشركات الناشئة تأتي من حاضنات الأعمال، ويتم تسجيلها في وزارة الاقتصاد الوطني كشركات تضامن، تبلغ تكلفة تسجيلها (900) دينار أردني (1270 دولار)، ولتشجيع الشركات الناشئة يتم دفع (150) دولار عند التسجيل، وتستكمل رسوم التسجيل بعد ثلاث سنوات. وتُعد الزيادة في عدد الشركات التكنولوجية الناشئة هي زيادة طبيعية لأن الكثيرين يفضلون العمل عن بعد، وقطاع التكنولوجيا حيوي، ولا يحتاج لرأس مال كبير، ويعتمد على الفكر والمعرفة بالدرجة الأولى، وما يساعده في النمو أنه لا يحتاج لمعابر، ولا تطاله كل القيود المفروضة على غزة. إلا أن نسبة المساهمة حتى اللحظة غير كبيرة، في ظل ضعف القدرة على التنقل لتوسيع دائرة التشبيك والتسويق مع الخارج والبحث عن فرص للعمل خارج حدود القطاع، إضافة إلى الحاجة إلى برامج لتمويل مشاريع البنية التحتية في المجال الرقمي لقطاع غزة حتى يتسنى لهؤلاء المبرمجين والمهندسين العمل في بيئة مناسبة ولا يضطرون مكرهين إلى العمل مع شركات برمجة خارجية (الموقع الالكتروني للنجاح الاخباري).

10. **الحد من أوجه عدم المساواة داخل الأراضي الفلسطينية:**

رغم تأثير الاجراءات الاسرائيلية التعسفية ضد الاقتصاد الفلسطيني في كافة الأراضي الفلسطينية، إلا أنه بسبب الحصار الاسرائيلي والحروب الثلاثة على القطاع، إضافة للانقسام الفلسطيني زادت الفجوة بين المحافظات الشمالية والجنوبية من حيث بيئة الاستثمار وتوليد الدخل ومستويات البطالة والفقر، وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تباين الواقع الاقتصادي لقطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية: فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 في قطاع غزة (-9.5%) مقابل 2.5% في الضفة الغربية، كما بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في قطاع غزة 91.2 دينار عام 2017 مقابل 220 دينار في الضفة الغربية، فيما بلغ معدل الفقر في قطاع غزة 53% عام 2017 مقابل 13.9% في الضفة الغربية، أما معدل الفقر المدقع فبلغ 33.7% مقابل 5.8% في الضفة الغربية، وأن نسبة 69% من الأسر في قطاع غزة تلقت مساعدات خلال العام 2018 مقابل 10% في الضفة الغربية، كما أن نسبة 51% من الأسر في قطاع غزة غير قادرة على دفع تكاليف علاجها مقابل 10% في الضفة الغربية، كذلك بلغ معدل البطالة لعام 2018 في قطاع غزة 52% مقابل 17.6% في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

11. جعل المدن والمناطق السكنية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة:

منذ أكثر من 12 عاماً يخضع قطاع غزة إلى حصار بري وبحري وجوي مشدد، في حين أقام الاحتلال الاسرائيلي منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1.5 كم^2 على طول الحدود الشرقية للقطاع، حيث يسيطر الاحتلال على نسبة 24% من مساحة قطاع غزة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تقدر 5203 فرد/ كم^2 ، كذلك مخيمات اللاجئين الثمانية أنشأت بشكل مؤقت لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم المحتلة عام 1948، وتحولت بعد 7 عقود الى أماكن سكن دائمة، إلا أنها تعاني من مشاكل الاكتظاظ وتردي وتهالك خدمات البنية التحتية كالصرف الصحي والكهرباء والمياه، إضافة لالتصاق المباني السكنية بما لا يتيح دخول الشمس والهواء للداخل (جابر، 2018، ص9). علماً بأنه حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 بلغ عدد السكان اللاجئين في قطاع غزة 1.239.112 نسمة، أي يشكلون ما نسبته 65.2% من إجمالي السكان. وبالتالي من الصعوبة في ظل الحصار والانقسام جعل محافظات قطاع غزة بمخيماتها الثمانية آمنة وقادرة على الصمود في توفير احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.

: 16التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسألة وشاملة للجميع على جميع المستويات:

أدى الانقسام السياسي إلى تعطل المؤسسة التشريعية .فمنذ ذلك الحين، لم يقم المجلس التشريعي الفلسطيني بكامل وظائفه، الأمر الذي أدى إلى قصور في العملية التشريعية وعقبة خطيرة أمام تطورها .فمنذ العام 2007 ، لم يستطع المجلس التشريعي الفلسطيني اقتراح أي تشريع أو إقراره، وتم الاستعاضة عن ذلك باستصدار التشريعات بقرار بقانون من الرئيس .وبعد مضي عشرة سنوات من الانقسام الداخلي، شهد العام 2017 توقيع اتفاقية مصالحة لإنهاء الانقسام وعودة الحكومة للعمل في قطاع غزة .وهي خطوة سيكون لها الأثر في توحيد المؤسسة التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

وتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني وتمكينه من أداء وظائفه كاملةً.

قد تكون أهداف التنمية المستدامة متناقضة، فمثلاً السعي لتحقيق مستويات عالية من نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يقوض الأهداف البيئية، كذلك فإن زيادة التشغيل والأجور يمكن أن تعمل على الحد من تكاليف المعيشة، لذلك يجب تضافر كل من القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة في سبيل تعزيز البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وللأسف خلال 12 عاماً من الحصار الاسرائيلي وفي ظل الانقسام الفلسطيني وفشل جهود المصالحة، لم يحظى قطاع غزة بأي جهود أو نفقات تنموية لتغطية الاحتياجات التطويرية الآنية

والمستقبلية للسكان، سوى بعض الالتزامات الموجهة نحو اعادة الاعمار بعد الحروب الثلاثة التدميرية على قطاع غزة، ولم تفلح كل البرامج الاغاثية في تحقيق الأهداف التنموية وخاصة زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق والحد من مستويات الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

النتائج:

- يُعد الاحتلال الاسرائيلي والحصار على قطاع غزة من أبرز التحديات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.
- يعاني قطاع غزة من أزمة مستديمة في كل من البطالة والفقر وانعدام الامن الغذائي.
- عدم فاعلية السياسات والاجراءات الاقتصادية في ظل الانقسام على زيادة النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التشغيلية للأنشطة الاقتصادية.
- ضعف برامج البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان وخاصة امدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- زيادة معدلات النمو السكاني في قطاع غزة في ظل محدودية الموارد الطبيعية وخاصة الأرضي يزيد من الكثافة السكانية ويعزز التصحر على حساب القطاع الزراعي.
- ضعف برامج التنمية الاقتصادية في زيادة القدرة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية يشجع العاطلين عن العمل والمحبطين وخاصة فئة المتعلمين للهجرة خارج فلسطين.
- تظهر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية زيادة الفجوة بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، مما سيؤثر على مسار التنمية المستدامة.

التوصيات:

- تعزيز الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام من أجل توحيد البرامج والاجراءات التنموية القادرة على تطوير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة القدرة الاستيعابية للكفاءات العاطلة عن العمل.
- تشجيع برامج التعليم النوعية التي تعزز الريادة والابتكار وتتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- زيادة الرقابة على قطاع الكهرباء في قطاع غزة من حيث تشغيل محطة التوليد بأقل التكاليف، واعادة هيكلة وتطوير خطوط التوزيع للحد من السرقات والفاقد، إضافة لزيادة كفاءة الجباية بشتى الوسائل الممكنة ومن أهمها تفعيل عدادات الدفع المسبق.
- التركيز على الحد من معدلات البطالة والفقر من خلال تعزيز البرامج التنموية بدلاً من الإغاثية لضمان استدامة تأثير التدخلات التنموية على المدة الطويل.
- يتطلب الحد من حدة البطالة توجيه السياسات الاقتصادية في معالجة الخلل ما بين عرض العمل والطلب عليه، من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية وإعادة هيكلة البرامج التعليمية في الجامعات بما يتوافق مع القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية.
- تمكين السلطة الوطنية من استغلال حقول الغاز الطبيعي على ساحل قطاع غزة، بهدف القدرة على تمويل مشاريع التنمية المستقبلية.

المراجع:

- أبو عليان، حسام، (2017). الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين .. استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة- فلسطين.
- أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين أحمد، (2017). التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أوتشا، عام 2018 : مزيد من الضحايا وانعدام الأمن الغذائي، وتمويل أقل للمساعدات الإنسانية، نشرت بتاريخ 27 ديسمبر 2018.
www.ochaopt.org/ar/content/2018-more-casualties-and-food-insecurity-less-funding-humanitarian-aid-1

- البص، ناصر عبد الوالي رشوان، (2018). التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.
- البنك الدولي، (2017). تأمين الطاقة من أجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة- ملخص، 2017/11/14، الموقع الالكتروني:
www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/brief/
- جابر، فراس، (2018). فلسطين تحت الاحتلال: هل مازالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة، فلسطين 2030، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، رام الله- فلسطين.
- جلال، أحمد، (2017). الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، (2014). البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، رام الله- فلسطين.
- الحسن، عبد الرحمن محمد، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-2011/11/16، السودان.
- الحياة الاقتصادية، القطاع يواجه التصحر والازدحام السكاني، الأحد 2016/4/24، العدد 7340 ، رام الله- فلسطين.
- الخالدي، رجا، وآخرون (2019). الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين: التحديات والفرص- التوصيات العامة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله- فلسطين.
- الخالدي، رجا، (2016). أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها؛ في: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، مؤتمر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، الأوراق التحضيرية، القدس-رام الله. ww.mas.ps/files/server/201604091336
- الخالدي، ياسر، تفاصيل رؤية فلسطين طويلة المدى للتنمية المستدامة 2050"، صحيفة الأيام الالكترونية بتاريخ 2017/9/27 .
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=124a4ca2y306859170Y124a4ca2
- دولة فلسطين ومنظومة الأمم المتحدة، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022.
- الرمحي، إياد، (2018). ورشة عمل: فلسطين تحت الاحتلال: هل مازالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟ ، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، أيار 2018 ، رام الله- فلسطين.
- نحو تنمية مستدامة للملكة العربية السعودية – أهداف التنمية المستدامة: الاستعراض الطوعي الوطني الأول للتنمية المستدامة، المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018، رؤية 2030، 2018 . التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة، 9 – 18 يوليو 2018، نيويورك.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" (2016). تقرير حول "تكلفة الاحتلال الاقتصادية مذهلة على الاقتصاد الفلسطيني، مركز أنباء الأمم المتحدة، www.un.org/ arabic/new/6/9/2016
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي، 2018، ملحق (1)، رام الله- فلسطين.
- الموقع الالكتروني للنجاح الاخباري، بيئة التكنولوجيا في غزة تطور مستمر رغم قلة الدعم، (https://nn.ps/news/thqyqt-wtqryr/2018/09/02/150650/) ، تم النشر بتاريخ: 02-09-2018

- هيا علي فلاح المصالحة، دور الحكومة في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول 2014، الأردن.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2018. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2017 – 2018 ، رام الله – فلسطين.
- Tomislav Klarin, The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, pp. 67-94, 2018, Croatia.
- Ciegis, R., Ramanauskiene, J., & Bronislovas Martinkus. (2009). The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios, Engineering Economics, p31.
- Lele, S.M. (1991). Sustainable development: A Critical Review. World Development, 19(6), 607-621. DOI: 10.1016/0305-750X(91)90197-
- Spijkers. Otto, Jevglevskaja. Natalia (2013), "Sustainable Development and High Seas Fisheries", Utrecht Law Review, Volume 9, Issue 1,www.ivsl.org, http://www.utrechtlawreview.org.
- Jaspar, Jennifer Catherine (2008), "Teaching For Sustainable Development: Teachers' Perceptions", A Thesis Submitted to the College of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Education in The Department of Curriculum Studies University of Saskatchewan Saskatoon, Saskatchewan.
- Hunter, Tina (2010), "Legal Regulatory Framework for the Sustainable Extraction of Australian Offshore Petroleum Resources, A Critical Functional Analysis", Dissertation for the degree philosophy doctor (PhD) at the University of Bergen.